



## إجابة وزير التربية خلال الجلسة العامة بمجلس نواب الشعب الجمعة 19 فيفري 2021



شملت إجابة وزير التربية، فتحي سلاوتي، خلال الجلسة العامة المسائية ليوم الجمعة 19 فيفري 2021 بمجلس نواب الشعب، النقاط التالية:

بخصوص البنية التحتية للمؤسسات التربوية، أفاد الوزير بأنها مهترئة بالإضافة إلى نقص في المياه الصالحة للشرب والتجمّعات الصحيّة، مستدركا بأنّ هنالك تحسّن في السنوات الأخيرة بفضل تظافر جهود الجميع، موضّحا بأنّ الوزارة بصدد وضع استراتيجية كاملة حيّز التنفيذ، واعدة بتلافي مشكلة تزويد المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشرب خلال العودة المدرسيّة المقبلة.



كما صرّح وزير التربية بأنّ حاجة المؤسسات التّربوية من الأسوار المحيطة بالمؤسسات التّربويّة تصل إلى 228 كم، في حين لا تفي ميزانيّة هذه السنّة إلاّ بإنجاز 6 كم منها.

كما أشار إلى أنّه تمّ تلافي إشكالات على مستوى ديوان الخدمات المدرسية، معلنا أنّ نصف المباني والمطابخ ستكون في شكل جديد خلال العودة المدرسيّة 2021-2022، منوها بما تمّ إنجازه في عديد المؤسسات التي وقعت صيانتها بشكل جذري.

وفيما يخصّ الموارد البشريّة، أعلن أنّه سيتمّ انتداب 500 عامل هذه السنّة عن طريق العقود. كما أعلن عن انتداب 300 من المرشدين والقيّمين والمرشدين التّطبيقيين، مؤكّدا على أنّ الوزارة تسعى إلى أن تتمّ المناظرات في شفافية تامّة لتفادي أيّ إشكال، داعيا كلّ من لديه شكّ في حصوله على حقّه أن يتظلمّ وتتولّى الوزارة متابعة المسألة بكلّ حزم طبقا للقانون. وبشأن خلاص المدرّسين، وعد الوزير بتفادي هذا التأخير في أقرب الأجل.

ووصف الوزير الاعتداءات على المرّبين بالخطيرة وأكّد سعي الوزارة إلى تجريم مثل هذه الأعمال المتكرّرة. كما شدّد على ضرورة تظافر جهود عديد الوزارات للحدّ من تفاقم ظاهرة الانقطاع المدرسي.

وفيما يتعلّق بالخطط الوظيفيّة، أوضح الوزير أنّها ستسند مستقبلا عن طريق التّناظر، في ظروف تضمن أقصى ما يمكن من الشّفافية.

وبخصوص السّاعات الإضافية في القطاع الخاصّ، بيّن الوزير أنّه يوجد إطار قانوني ينظّمها وقد شكّلت لجنة لتغيير هذا الإطار للسّماح لنسبة معيّنة من المدرّسين في القطاع العامّ بالتّدريس في القطاع الخاصّ، موضّحا أنّ هذا الأخير لا يشكّل خطرا على القطاع العامّ وأنّه لا بدّ من تحقيق الجودة في كلا القطاعين والسّعي لإنفاذ القانون في مختلف هذه المسائل. وأفاد الوزير بأنّ التّحضير للعودة المدرسيّة المقبلة بدأ منذ شهر جانفي



المنقضي على المستويين المركزي والجهوي، واعدة بأن العودة المدرسية المقبلة ستشهد إشكالات أقل بكثير من سابقتها.

ولاحظ الوزير أنّ العلاقة بين الوزارة والمندوبيات الجهوية ينقصها الوضوح، معلنا أنّ الوزارة تهيء لعلاقة تعامل جديدة، في إطار دعم استقلالية المندوبيات وتطوير الأدوات التعاقدية عبر إرساء آليات عمل وفق عقود برامج بمقاييس ومعايير محددة.

وتوجّه الوزير بالمناسبة بنداء إلى الأولياء، مؤكّدا على أنّ صحّة المتدخّلين في القطاع التربوي هي أولوية مطلقة بالنسبة للوزارة وأنّه سيقع استكمال البرامج المخفّفة، شرط ألاّ تتعكّر الأمور على المستوى الصّحيّ وسيقدّم التلاميذ للامتحانات الوطنية في أحسن الظروف.

وختم الوزير تدخّله بقوله: "مبصرنا كوزراء ليس بأيدينا ولكن سواصل العمل حتّى آخر لحظة لأننا قبلنا هذه المسؤولية الجسيمة، ليس طمعا في الكراسي، بل تلبية لنداء الواجب وحتّى إن كتب على هذه الحكومة ألا تستمرّ، فسنغادر مرفوعي الرّؤوس، مرتاحي الضّمائر ولن ندّخر أيّ جهد رغم صعوبات المرحلة وكثرة التّحديات".